

صندوق التنمية للعراق والحساب اللاحق

البيانات المالية للسنة المنتهية

في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦

مع تقرير مدقق الحسابات المستقل

صندوق التنمية للعراق والحساب اللاحق

البيانات المالية للسنة المنتهية

في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦

<u>المحتويات</u>	<u>الصفحة</u>
تقرير مدققي الحسابات المستقلين	٣-١
بيان المقبوضات والمدفوعات النقدية	٤
بيان تحصيل مبيعات النفط المصدر	٥
إيضاحات حول البيانات المالية	٦ - ١٥

تقرير مدققى الحسابات المستقلين

إلى وزارة المالية للحكومة العراقية ولجنة الخبراء الماليين
صندوق التنمية للعراق والحساب اللاحق

الرأي المتحفظ

قمنا بتدقيق بيان المقبوضات والمدفوعات النقدية المرفق وبيان تحصيل مبيعات النفط المصدر المرفق لصندوق التنمية للعراق والحساب اللاحق (الصندوق) للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ وملخص عن السياسات المحاسبية الهامة وإيضاحات أخرى ("البيانات المالية").

في رأينا، وباستثناء الآثار الممكنة لما هو وارد في فقرات اسس الرأي المتحفظ، إن البيانات المالية تظهر بصورة عادلة من جميع النواحي الجوهرية بيان المقبوضات والمدفوعات النقدية للصندوق كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ وبيان تحصيل النفط المصدر للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقا لمعيار المحاسبة الدولي الخاص بالقطاع العام "إعداد التقارير المالية باستخدام الأساس النقدي".

أساس الرأي المتحفظ

١. كما هو مبين في الإيضاح رقم (٤) حول البيانات المالية المرفقة، لم تستلم وزارة النفط تقارير إنتاج النفط من إقليم كردستان للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦. كما لم تستلم الوزارة تقارير إنتاج نفط محافظة كركوك للفترة من شهر تشرين الأول ٢٠١٥ ولغاية شهر آب ٢٠١٦. إن التقارير المستلمة من قبل وزارة النفط تتضمن الكميات التي تم ضخها في الأنابيب فقط وبالتالي لم يتمكن من التحقق من كميات إنتاج النفط للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ في إقليم كردستان ومحافظة كركوك ومدى تأثير ذلك على البيانات المالية المرفقة.

٢. كما هو مبين في الإيضاح رقم (٥) حول البيانات المالية المرفقة، وبموجب قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٤٨٣ لعام ٢٠٠٣ فإن كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والتي يوجد لديها أموال أو موجودات مالية أو موارد اقتصادية عائدة للنظام العراقي السابق أو مؤسساته أو شركائه أو وكلائه موجودة خارج العراق بتاريخ القرار ملزمة بتجميد هذه الموجودات (ويشار إليها بالموجودات المجمدة). إن بعض تلك الموجودات المجمدة لا تزال لدى عدد من الدول الأعضاء التي تواصل الحكومة العراقية متابعتها باستمرار. نظراً لعدم وجود معلومات كافية ودقيقة حول هذه الموجودات المجمدة، لم تتمكن الحكومة العراقية من اعتماد تقدير دقيق لقيمة الموجودات المجمدة التي يمكن أن يتم تحويلها إلى الصندوق. حيث إن بعض هذه الموجودات المجمدة قد صدر بها حكم قضائي أو إداري أو تحكيمي في وقت سابق. وعليه لم تتمكن من تحديد ما إذا كانت جميع المبالغ المحصلة من الموجودات المجمدة قد تم إستلامها من قبل الصندوق أو تم تحويلها إلى مؤسسات أو دوائر حكومية أخرى.

٣. كما هو مبين في الإيضاح رقم (١٥) لم يتم تزويدنا بتأييد الحساب الرئيسي لدى البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ البالغ رصيده ٦٠ ألف دولار أمريكي، كما أننا لم نتمكن من الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة من خلال إجراءات تدقيق بديلة حول رصيد البنك المذكور أعلاه أو الحسابات الأخرى ذات العلاقة، وعليه لم نتمكن من تحديد إذا ما كان هناك ضرورة لاجراء أي تعديلات على البيانات المالية المرفقة.

فقرات توكيدية

دون مزيداً من التحفظ في رأينا، نلفت الإنتباه إلى الأمور التالية:

١. كما هو مبين في الإيضاح رقم (٤)، لم يتم اعتبار شحنات النفط الخام المحملة من قبل شركات النفط الدولية العاملة في العراق (حسب عقود الخدمة) خلال السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ و ٢٠١٥ جزءاً من مبيعات النفط المصدر في قائمة تحصيل مبيعات النفط المصدر حيث إن هذه الكميات المحملة لا يمكن تحصيلها نقداً ولم يتم ايداعها في حساب تحصيل مبيعات النفط للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦.

تشكلت لجنة برئاسة وزارة المالية وضمت بعضويتها البنك المركزي العراقي ووزارة النفط وذلك لتحديد الية مناسبة للتأكد من دفع المبالغ المستحقة لحساب تحصيل مبيعات النفط والمتعلقة بشحنات النفط الخام المحملة من قبل شركات النفط الدولية. قررت اللجنة أن يقوم البنك المركزي العراقي بتحويل كامل قيمة النفط المحمل إلى حساب تحصيل مبيعات النفط.

ان القيمة الاجمالية للنفط المصدر من قبل شركات النفط الدولية العاملة في العراق (حسب عقود الخدمة) بلغت ١٢,٤٠ مليار دولار امريكي للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ (٣١ كانون الأول ٢٠١٥: ١٣,٦٠ مليار دولار امريكي). قام البنك المركزي العراقي خلال السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥ بتحويل مبلغ ٥,٧ مليار دولار امريكي الى حساب تحصيل مبيعات النفط والذي يمثل جزء من القيمة العينية للنفط المحمل خلال الفترات السابقة، حيث لم يتم تحويل اي مبالغ الى حساب تحصيل النفط خلال السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦.

٢. كما هو مبين في الايضاح رقم (٤)، قامت وزارة النفط العراقية منذ عام ٢٠٠٨ بتنفيذ وتنصيب نظام قياس شامل للنفط في العراق وفقا لمعيار ممارسات صناعة النفط، حيث بلغت نسبة الإنجاز للمرحلة الأولى للتحاسب المالي ١١١% كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ (٩٧% كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥)، وهو الذي يتم بموجبه قياس كميات النفط الخام والمنتجات النفطية التي يتم تجهيزها او استلامها من والى الشركات النفطية او بين الشركات النفطية والشركات الأخرى خارج القطاع النفطي او قياس الكميات المصدرة عبر منافذ التصدير، كما بلغت نسبة إنجاز المرحلة الثانية لأغراض النقل الداخلي ٩٧% كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ (٩٣% كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥) وهي التي يتم على أساسها قياس كميات النفط الخام والمنتجات التي يتم مناقلتها أو استهلاكها داخل الشركة النفطية والتي لا يترتب على أثرها تحاسب مالي بين الشركات. خلال عام ٢٠١٢ قامت وزارة النفط بإعداد خطة إضافية لسنة ٢٠١٣ و ٢٠١٤ للمنافذ التي تم استحداثها نتيجة لعمليات التطوير الحاصلة في القطاع النفطي، حيث بلغت نسبة الإنجاز لأغراض التحاسب المالي ١٢٥% كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ (٨٤% كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥) كما بلغت نسبة إنجاز المرحلة الثانية لأغراض النقل الداخلي ٢٧% (١٩% كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥).

أمر آخر

ان البيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥ قد تم تدقيقها من قبل مدقق حسابات آخر حيث أصدر تقرير تدقيق متحفظ بتاريخ ١٨ تشرين الأول ٢٠١٦ وذلك لعدم استلام وزارة النفط تقارير الإنتاج من اقليم كردستان للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥، بالإضافة لعدم وجود تقرير دقيق لقيمة الموجودات المجمدة العائدة للنظام العراقي السابق أو مؤسساته وشركائه أو وكلائه الموجودة خارج العراق.

الاساس المحاسبي ونطاق الاستخدام

دون المزيد من التحفظ في رأينا، كما هو مبين في ايضاح (٢) حول البيانات المالية، إن بيان المقبوضات والمدفوعات النقدية تم إعداده وفقا للمعيار المحاسبي الدولي الخاص بالقطاع العام "إعداد التقارير المالية باستخدام الأساس النقدي". هذه البيانات المالية والتقرير المرفق يمكن أن لا يتلائم مع أية أغراض أخرى.

إن تقريرنا هذا بما فيه رأينا مخصص فقط لاستخدام الحكومة العراقية، ولجنة الخبراء الماليين لصندوق التنمية للعراق والحساب اللاحق ولا يجوز استخدامه لأية أغراض أخرى. إننا لا نتحمل ولا نقبل أية مسؤولية لأي غرض أو لأي شخص عرض عليه هذا التقرير أو لأي شخص آخر يكون هذا التقرير في متناول يده.

مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقا لمعيار المحاسبة الدولي الخاص بالقطاع العام "إعداد التقارير المالية باستخدام الأساس النقدي". ومسؤولة عن إعداد نظام رقابة داخلي الذي تعتبره الإدارة ضروريا لغرض إعداد وعرض البيانات المالية بصورة عادلة، خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ.

ان الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة الصندوق على الاستمرار والافصاح عن الامور ذات العلاقة بالاستمرارية واستخدام اساس الاستمرارية في المحاسبة، باستثناء إذا كانت هناك نية لدى الإدارة لتصفية الصندوق أو إيقاف اعمالها أو عدم وجود بديل واقعي سوى القيام بذلك.

ان المسؤولين عن ادارة الصندوق ايضا مسؤولين عن الاشراف على اجراءات اعداد التقارير المالية.

مسؤولية المدقق حول تدقيق البيانات المالية

ان اهدفنا هي الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناشئة عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقريرنا والذي يتضمن رأينا حول البيانات المالية.

التأكيد المعقول هو مستوى عال من التأكيد، ولكنه ليس ضمانا بان إجراءات التدقيق التي تم القيام بها وفقا للمعايير الدولية للتدقيق ستمكنا بشكل دائم من اكتشاف جميع الأخطاء الجوهرية، ان وجدت.


هناك اخطاء يمكن ان تنشأ من الاحتيال أو الخطأ، وتعتبر جوهرية إذا كانت بشكل فردي أو إجمالي من الممكن أن تؤثر بشكل معقول على القرارات الاقتصادية المتخذة على أساس البيانات المالية.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، نقوم بممارسة الحكم المهني والمحافظة على تطبيق مبدأ الشك المهني خلال عملية التدقيق، بالإضافة الى:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية المنفصلة، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ، وكذلك تصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفر أساساً لراينا. ان خطر عدم اكتشاف الأخطاء الجوهرية الناتجة عن الاحتيال أعلى من الخطر الناتج عن الخطأ، حيث ان الاحتيال قد يشتمل على التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو التحريفات أو تجاوز لأنظمة الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بأعمال التدقيق لغايات تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية أنظمة الرقابة الداخلية في الصندوق.
- تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات ذات العلاقة المعدة من قبل الإدارة.
- الاستنتاج بناء على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حول ملائمة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، وفيما إذا كان هناك وجود لعدم تيقن جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكاً جوهرياً حول قدرة الصندوق على الاستمرار. إذا استنتجنا عدم وجود تيقن جوهري، فإن ذلك يتطلب منا ان نلفت الانتباه في تقرير التدقيق إلى الإيضاحات ذات العلاقة في البيانات المالية، وإذا كان الإفصاح عن هذه المعلومات غير كافي، فإننا سوف نقوم بتعديل رأينا. ان استنتاجاتنا تعتمد على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق. ومع ذلك، فإنه من الممكن أن تتسبب أحداث أو ظروف مستقبلية في الحد من قدرة الصندوق على الاستمرار.
- لقد تم تقييم العرض العام لشكل ومحتوى البيانات المالية بما فيها الإيضاحات وفيما إذا كانت البيانات المالية تمثل المعاملات والأحداث بشكل يحقق العرض العادل.
- لقد تم التواصل مع المكلفين بالحوكمة في الصندوق فيما يتعلق بنطاق وتوقيت التدقيق وملاحظات التدقيق الهامة، بما في ذلك أية نقاط ضعف هامة في نظام الرقابة الداخلية التي تم تحديدها خلال تدقيقنا.

عمان – المملكة الأردنية الهاشمية
٢ تشرين الثاني ٢٠١٧

حاتم القواسمي



صندوق التنمية للعراق والحساب اللاحق
بيان المقبوضات والمدفوعات النقدية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦
بآلاف الدولارات الأمريكية

٢٠١٥	٢٠١٦	إيضاح	
			<u>المقبوضات النقدية</u>
٤٣,٠٤٥,٢٢٥	٢٨,٠٩٤,٥٦٢	٤	مبيعات النفط المحذر والمنتجات النفطية المصدرة
٦,٦٩١	١٨,٦٣٦	٧	فوائد مقبوضة
٣,٢٤٢,٨٠٠	١,٢٥٩,٦٤٥	٨	قروض مقبوضة
٢,٣٩٧,١٦٨	٤٤١,٩٧١	٩	مقبوضات أخرى
<u>٤٨,٦٩١,٨٨٤</u>	<u>٢٩,٨١٤,٨١٤</u>		إجمالي المقبوضات النقدية
			<u>المدفوعات النقدية</u>
٣٢,٨٥٠,٠٠٠	٢٩,٨٢٨,٤١٥	١٠	التحويلات إلى وزارة المالية
٧,٠٦٨,١٩٤	٥٤٩,٨٨١	١١	خطابات الاعتماد لصالح المنشآت الحكومية العراقية
٦,٠٩٩,٣٥٧	٥	١٤	مدفوعات أخرى
<u>٤٧,٠١٧,٥٥١</u>	<u>٣٠,٣٧٨,٣٠١</u>		إجمالي المدفوعات النقدية
١,٦٧٤,٣٣٣	(٥٦٣,٤٨٧)		(العجز) الوفرة في النقد وما في حكمه
٦٩٤,٩٤٨	٢,٣٦٩,٢٨١		النقد وما في حكمه كما في ١ كانون الثاني
<u>٢,٣٦٩,٢٨١</u>	<u>١,٨٠٥,٧٩٤</u>	١٥	النقد وما في حكمه كما في ٣١ كانون الأول

د. حيدر العبادي
وزير المالية / وكالة
وزارة المالية

رياض محمد إبراهيم
مدير عام المراجعة / وكالة
وزارة المالية

تعتبر الإيضاحات في الصفحات المرفقة عن صفحة رقم (٦) إلى صفحة رقم (١٥) جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

صندوق التنمية للعراق والحساب اللاحق
بيان تحصيل مبيعات النفط المصدر
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦
بآلاف الدولارات الأمريكية

٢٠١٥	٢٠١٦	إيضاح
٣٥,٤٥٧,٧٢٢	٣٠,٦٨٤,٥٧٠	إجمالي مبيعات النفط المصدر خلال السنة كما في تقرير شركة تسويق النفط على أساس الاستحقاق
		يضاف إليه:
٥,٦٩٨,٧٧٦	-	٤ المبالغ المحولة من قبل البنك المركزي العراقي مقابل شحنات النفط المحملة من قبل شركات النفط الدولية
٣,٩٩٣,٤١٩	٢,٠٢٦,٤٨٧	النقد المودع في الحساب عن مبيعات تمت خلال السنة السابقة
٨	٢١	فوائد التحويلات المصرفية المتأخرة
(٨٠,٥٠٨)	(٩١,٠١١)	يُزال:
(٢,٠٢٤,١٩٢)	(٤,٥٢٥,٥٠٥)	غرامات التأخير المخصوصة من فواتير المبيعات
٤٣,٠٤٥,٢٢٥	٢٨,٠٩٤,٥٦٢	المبيعات المحصلة بعد نهاية السنة
		المقبوضات من مبيعات صادرات النفط المودعة في حساب تحصيل مبيعات النفط المصدر
-	-	١ المبالغ المحولة إلى صندوق الأمم المتحدة للتعويضات (٥%)
٤٣,٠٤٥,٢٢٥	٢٨,٠٩٤,٥٦٢	صافي المبالغ المحولة الى صندوق التنمية للعراق والحساب اللاحق

د. حيدر العبادي
وزير المالية / وكالة
وزارة المالية

رياض محمد الراجحي
مدير عام المراجعة / وكالة
وزارة المالية

تعتبر الإيضاحات في الصفحات المرفقة من صفحة رقم (٦) إلى صفحة رقم (١٥) جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

صندوق التنمية للعراق والحساب اللاحق
إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦
بآلاف الدولارات الأمريكية

١. عام

تأسس صندوق التنمية للعراق (الصندوق) بموجب قرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣ (٢٠٠٣) والذي تم إقراره بتاريخ ٢٢ أيار ٢٠٠٣ لإدارة عائدات النفط الخام ومنتجات النفط المصدر من العراق والرصيد المتبقي من برنامج النفط مقابل الغذاء والمقبوضات من الموجودات المجمدة من النظام السابق، بحيث يكون صندوق التنمية للعراق تحت رقابة وإدارة سلطة الائتلاف المؤقتة.

تم إنشاء المجلس الدولي للمشورة والمراقبة لصندوق التنمية للعراق، بموجب قرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣، لتعزيز الشفافية والمحاسبة المالية لصندوق التنمية للعراق.

بموجب قرار مجلس الأمن رقم ١٥٤٦ وقرار سلطة الائتلاف المؤقتة رقم ١٠٠ تم إنهاء عمل سلطة الائتلاف المؤقتة بتاريخ ٢٨ حزيران ٢٠٠٤ وانتقال إدارة الصندوق والرقابة عليه إلى الحكومة العراقية المؤقتة ومن ثم إلى الحكومة العراقية الانتقالية وحالياً إلى الحكومة العراقية.

يتكون الصندوق من حسابات مصرفية لدى بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك والتي يتم إدارتها من قبل البنك المركزي العراقي نيابة عن وزارة المالية بالإضافة إلى حساب وزارة المالية لدى البنك المركزي العراقي المرقم ٣٠٠٦٠٠ (الحساب اللاحق) والذي تم فتحه بتاريخ ٢٧ أيار ٢٠١٤. يشتمل الصندوق على حساب فرعي لدى بنك الاحتياطي الفدرالي (الحساب الفرعي) في نيويورك تتم إدارته من قبل المؤسسات الأمريكية وتتم مراقبته من قبل وزارة المالية، ويهدف هذا الحساب إلى تسهيل عملية الصرف على العقود الموقعة من قبل سلطة الائتلاف المؤقتة المنحلة والتي تتطلب صرف دفعات للفترة ما بعد ٢٨ حزيران ٢٠٠٤.

تشمل المؤسسات الأمريكية كل من القيادة المشتركة للتعاقد - العراق/افغانستان، مكتب المشاريع والتعاقد، مكتب إدارة وإعمار العراق والمراقب المالي (JASG) ومكتب نفقات الصندوق ومكتب إدارة عقود الدفاع ووحدة المهندسين في (JASG) وإعمار العراق والمراقب المالي لجيش الأمريكي وقوات التحالف. انتهت إدارة المؤسسات الأمريكية للحساب الفرعي بتاريخ ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦.

تم غلق الحساب الفرعي لدى البنك الاحتياطي الفدرالي بتاريخ ١٠ تموز ٢٠١٤ وتم تحويل رصيده إلى حساب وزارة المالية لدى البنك المركزي العراقي المرقم ٣٠٠٦٠٠ (الحساب اللاحق).

بموجب قرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣ (٢٠٠٣) يجب إيداع ٩٥ % من مقبوضات صادرات مبيعات النفط ومنتجات النفط والغاز الطبيعي في الصندوق. إضافة إلى أن كافة الدول الأعضاء في مجلس الأمن ملزمة بتجميد وتحويل الأموال والموجودات المالية الأخرى التابعة للنظام العراقي السابق إلى الصندوق. إضافة إلى ذلك فإن الأموال الفائضة من برنامج الأمم المتحدة "النفط مقابل الغذاء"، الذي أسس بموجب قرار مجلس الأمن رقم ٩٨٦ (١٩٩٥) يجب أن تحول إلى الصندوق.

قرر مجلس وزراء جمهورية العراق في جلسته الثالثة والعشرين المنعقدة بتاريخ ١٩ تشرين الأول ٢٠٠٦ تشكيل لجنة الخبراء الماليين لتتولى مهام المجلس الدولي للمشورة والمراقبة في الرقابة على الصندوق بعد انتهاء عمل هذا المجلس بتاريخ ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧. يرأس لجنة الخبراء الماليين رئيس ديوان الرقابة المالية وبعضوية خبيرين مستقلين. لجنة الخبراء الماليين مسؤولة بشكل مباشر أمام مجلس الوزراء.

قرر مجلس الوزراء العراقي في قراره المرقم ٨٢ لسنة ٢٠١٤ والمؤرخ ١٨ تشرين الثاني ٢٠١٤، تمديد خدمة السيد عبد الباسط تركي رئيس ديوان الرقابة المالية السابق في رئاسة لجنة الخبراء الماليين العراقية ولحين انتهاء اعمال لجنة التعويضات.

بموجب قرار مجلس الأمن رقم ١٩٠٥ (٢٠٠٩) تم تمديد ترتيبات إيداع المبالغ المقبوضة من مبيعات صادرات النفط والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي في الصندوق وفقاً للفقرة ٢٠ من قرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣ (٢٠٠٣) وتمديد الإجراءات المشار إليها في الفقرة ١٢ من قرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣ (٢٠٠٣) والفقرة ٢٤ من قرار مجلس الأمن رقم ١٥٤٦ (٢٠٠٤) لمراقبة الصندوق من قبل المجلس الدولي للمشورة والمراقبة بالإضافة إلى هذا تقرر ان بنود الفقرة رقم ٢٢ من قرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣ (٢٠٠٣) يبقى معمول بها حتى ٣١ كانون الأول ٢٠١٠، والخاصة بالموجودات المالية والأموال والمصادر الاقتصادية الموضحة في فقرة رقم ٢٣ اخذين بعين الاعتبار الاستثناءات الواردة في الفقرة رقم ٢٧ من قرار مجلس الأمن رقم ١٥٤٦ لعام ٢٠٠٤ بهذا الخصوص.

صندوق التنمية للعراق والحساب اللاحق
إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦
بآلاف الدولارات الأمريكية

ان قرار مجلس الأمن رقم ١٩٥٦ لسنة ٢٠١٠، أكد على المتطلبات الموجودة في الفقرة ٢١ من قرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣ لسنة ٢٠٠٣، بحيث يستمر العمل بإيداع ٥% من مقبوضات صادرات مبيعات النفط ومنتجات النفط والغاز الطبيعي في صندوق التعويضات الذي تم تأسيسه بناء على القرار رقم ٦٨٧ لسنة ١٩٩١.

بموجب قرار مجلس الأمن رقم ١٩٥٦ لسنة ٢٠١٠ تم تعديل الترتيبات المذكورة في الفقرة السابقة حتى ٣٠ حزيران ٢٠١١.

في ٣٠ حزيران ٢٠١١ تولت لجنة الخبراء الماليين مهام المجلس الدولي للمشورة والمراقبة في الرقابة على الصندوق. بتاريخ ٢٧ أيار ٢٠١٤، أصدر الرئيس الأمريكي قرار بإيقاف الحماية الأمريكية على صندوق التنمية للعراق، لذلك قامت الحكومة العراقية بوضع آلية جديدة يتم بموجبها نقل إيرادات النفط بشكل يومي من حساب تحصيل مبيعات النفط الى حساب البنك المركزي العراقي ٢ (Central Bank of Iraq) الموجود لدى بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك وبالمقابل تحويل المبالغ المودعة لدى حساب البنك المركزي العراقي ٢ الى حساب وزارة المالية بالدولار الأمريكي لدى البنك المركزي العراقي (الحساب اللاحق رقم ٣٠٠٦٠٠).

إيقاف استقطاع نسبة ٥% الخاصة بصندوق تعويضات الأمم المتحدة

أصدر مجلس إدارة لجنة التعويضات التابعة للأمم المتحدة قراره المرقم ٢٧٢ لعام ٢٠١٤ بإيقاف استقطاع نسبة ٥% من شحنات النفط العراقي المصدر والخاصة بصندوق تعويضات الأمم المتحدة للفترة من ١ تشرين الأول ٢٠١٤ ولغاية ٣١ كانون الأول ٢٠١٥ على ان يتم إعادة الاستقطاع في بداية عام ٢٠١٦.

أصدر مجلس إدارة التعويضات التابعة للأمم المتحدة قراره المرقم ٢٧٣ لعام ٢٠١٥ الاستمرار بإيقاف استقطاع نسبة ٥% من شحنات النفط العراقي المصدر والخاصة بصندوق تعويضات الأمم المتحدة للفترة من ١ كانون الثاني ٢٠١٦ ولغاية ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ على ان يتم إعادة الاستقطاع في بداية عام ٢٠١٧.

تم تمديد قرار الإيقاف لمدة سنة واحدة بموجب قرار مجلس إدارة لجنة التعويضات التابعة للأمم المتحدة رقم ٢٧٤ لسنة ٢٠١٦، على ان يتم إعادة الاستقطاع في بداية عام ٢٠١٨.

٢. أسس إعداد البيانات المالية

تم إعداد البيانات المالية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام باستخدام الأساس النقدي.

إن السياسات المحاسبية المتبعة خلال السنة متفقة مع تلك التي تم تطبيقها في السنوات السابقة.

لقد تم عرض البيانات المالية بالدولار الأمريكي الذي يمثل العملة الرئيسية لصندوق التنمية للعراق والحساب اللاحق.

أن جميع المبالغ في القوائم المالية تعرض بآلاف الدولار الأمريكي.

تم المصادقة على البيانات المالية في ٢ تشرين الثاني ٢٠١٧ من قبل وزارة المالية.

٣. السياسات المحاسبية العامة

٣-١ النقد وما في حكمه

النقد وما في حكمه النقد يتضمن النقد في الصندوق، الأرصدة لدى البنوك وإتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة. لم يتم إظهار مبلغ التأمينات النقدية لدى البنوك ضمن أرصدة الصندوق النقدية وذلك لأن هذه التأمينات محجوزة لدفع مبالغ خطابات الضمان القائمة للموردين.

٣-٢ سندات الخزينة

يتم إصدار سندات الخزينة من قبل الخزينة الأمريكية ويعمل البنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك على شرائها والاحتفاظ بها لصالح الصندوق. إن فترة الاستحقاق الأصلي لسندات الخزينة تتراوح ما بين ٣ إلى ٦ أشهر. ويتم شرائها بخصم ولا تدفع الفائدة قبل تاريخ الاستحقاق. إن الفائدة على تلك السندات تمثل الفرق بين المبلغ المدفوع عند الشراء والمبلغ المقبوض عند الاستحقاق أو عند بيع السندات قبل الاستحقاق.

٣-٣ المقبوضات

يتم إثبات المقبوضات عندما يتم إيداع النقد في حسابات الصندوق لدى بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك.

صندوق التنمية للعراق والحساب اللاحق
إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦
بآلاف الدولارات الأمريكية

٤-٣) المدفوعات

يتم إثبات المدفوعات، بما فيها التحويلات إلى وزارة المالية والتأمينات النقدية لإصدار خطابات الضمان غير القابلة للاسترداد عند تحويل الأموال من حسابات الصندوق البنكية لدى بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك أو من النقد الموجود لدى المؤسسات الأمريكية.

٤) مبيعات النفط والمنتجات النفطية المصدرة

٤-١) توزيع مبيعات النفط ومنتجات النفط الغاز الطبيعي المصدرة بما يتفق مع قرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣ وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣ المعتمد من قبل مجلس الأمن في ٢٢ أيار ٢٠٠٣ وبعد تاريخ اعتماد هذا القرار، يتم إيداع كافة عائدات صادرات النفط ومنتجات النفط والغاز الطبيعي من العراق في حساب تحصيل مبيعات النفط لدى البنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك، حيث يتم تحويل ٩٥% من تلك العائدات إلى حساب الصندوق لدى البنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك ويتم تحويل ٥% إلى حساب صندوق التعويضات للأمم المتحدة بموجب قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ (١٩٩١) والقرارات اللاحقة. لا يتم تسجيل المبالغ المحولة إلى صندوق التعويضات للأمم المتحدة في قائمة المقبوضات والمدفوعات للصندوق.

٤-٢) مبيعات المنتجات النفطية المصدرة

بلغ النقد المستلم من مبيعات المنتجات النفطية المصدرة خلال السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ مبلغ ٦٠ مليون دولار (منذ التأسيس ولغاية ٣١ كانون الأول ٢٠١٦: ٤,٠٢٠ مليار دولار). ولم يتم إيداع هذه المقبوضات في حساب تحصيل مبيعات النفط المصدر ولم يتم إثباتها ضمن القوائم المالية للصندوق، حيث يتم إيداع هذه المبالغ في حسابات مصرفية خاصة بشركة تسويق النفط (سومو) ثم تسجل إيراداتاً للخزينة العامة.

٤-٣) تقارير إنتاج النفط من إقليم كردستان ومحافظة كركوك

لم تستلم وزارة النفط تقارير إنتاج النفط من إقليم كردستان للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦. كما لم تستلم الوزارة تقارير إنتاج نفط محافظة كركوك للفترة من شهر تشرين الأول ٢٠١٥ ولغاية شهر آب ٢٠١٦. إن التقارير المستلمة من قبل وزارة النفط تتضمن الكميات التي تم ضخها في الأنابيب فقط، ولا تشمل التقارير أية معلومات عن الكمية المنتجة في إقليم كردستان ومحافظة كركوك.

٤-٤) أنظمة التحميل والقياس

منذ عام ٢٠٠٨ قامت وزارة النفط العراقية بتنفيذ وتنصيب نظام قياس شامل للنفط في العراق وفقاً لمعيار ممارسات صناعة النفط، حيث بلغت نسبة إنجاز المرحلة الأولى للتحاسب المالي ١١% كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ (٩٧% كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥)، وهو الذي يتم بموجبه قياس كميات النفط الخام والمنتجات النفطية التي يتم تجهيزها أو استلامها من وإلى الشركات النفطية أو بين الشركات النفطية والشركات الأخرى خارج القطاع النفطي أو قياس الكميات المصدرة عبر منافذ التصدير، كما بلغت نسبة إنجاز المرحلة الثانية لأغراض النقل الداخلي ٩٧% كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ (٩٣% كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥) وهي التي يتم على أساسها قياس كميات النفط الخام والمنتجات التي يتم مناقلتها أو استهلاكها داخل الشركة النفطية والتي لا يترتب على أثرها تحاسب مالي بين الشركات. خلال عام ٢٠١٢ قامت وزارة النفط بإعداد خطة إضافية لسنة ٢٠١٣ و ٢٠١٤ للمنافذ التي تم استحداثها نتيجة لعمليات التطوير الحاصلة في القطاع النفطي، حيث بلغت نسبة الإنجاز لأغراض التحاسب المالي ١٢٥% كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ (٨٤% كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥) كما بلغت نسبة إنجاز المرحلة الثانية لأغراض النقل الداخلي ٢٧% (١٩% كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥).

٤-٥) شحنات النفط التي تم تحميلها من قبل شركات النفط الدولية وتحويلات المصرف المركزي العراقي لحساب تحصيل مبيعات النفط

لم يتم اعتبار شحنات النفط الخام المحملة من قبل شركات النفط الدولية العاملة في العراق للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ و ٢٠١٥ وفقاً لعقود الخدمة جزء من مبيعات النفط المصدر في قائمة تحصيل مبيعات النفط المصدر. حيث إن هذه الكميات المحملة لا يمكن تحصيلها نقداً. تشكلت لجنة برئاسة وزارة المالية وضمت بعضويتها البنك المركزي العراقي ووزارة النفط وذلك لتحديد آلية مناسبة للتأكد من دفع المبالغ المستحقة لحساب تحصيل مبيعات النفط والمتعلقة بشحنات النفط الخام المحملة من قبل شركات النفط الدولية. قررت اللجنة أن يقوم البنك المركزي العراقي بتحويل كامل قيمة النفط المحمل إلى حساب تحصيل مبيعات النفط. إن القيمة الإجمالية للنفط المصدر من قبل شركات النفط الدولية العاملة في العراق (حسب عقود الخدمة) بلغت ١٢,٤ مليار دولار أمريكي خلال السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ (٣١ كانون الأول ٢٠١٥: ١٣,٦ مليار دولار أمريكي). قام البنك المركزي العراقي خلال السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥ بتحويل مبلغ ٥,٧ مليار دولار أمريكي إلى حساب تحصيل مبيعات النفط والذي يمثل جزءاً من القيمة العينية للنفط المحمل خلال الفترات السابقة، حيث لم يتم تحويل أي مبالغ إلى حساب تحصيل النفط خلال السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦.

صندوق التنمية للعراق والحساب اللاحق
إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦
بآلاف الدولارات الأمريكية

٦-٤ مدفوعات باستخدام النفط الخام
خلال العام ٢٠١٦ قامت وزارة المالية بالإيعاز إلى شركة تسويق النفط بدفع ما قيمته ٣٤٥ مليون دولار أمريكي من النفط الخام مقابل عقد مصفى كربلاء، وما قيمته ١٩٤ مليون دولار أمريكي من النفط الخام مقابل مبيعات المشاركة مع شركة ايني الايطالية. لم يتم تحويل ما يقابل هذه المبالغ إلى حساب تحصيل النفط خلال السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦.

٥. مقبوضات من الموجودات المجمدة خارج العراق

بموجب قرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، والذي تم إقراره بتاريخ ٢٢ أيار ٢٠٠٣، يجب على كافة الدول الاعضاء في الأمم المتحدة والتي يوجد لديها أموال أو موجودات مالية أخرى أو موارد اقتصادية (المشار إليها بالموجودات المجمدة) عائدة للنظام العراقي السابق أو هيئاته وشركاته ووكلائه موجودة خارج العراق كما في تاريخ القرار، تجميد هذه الموجودات وتحويلها إلى الصندوق مباشرة، إلا إذا كانت تلك الموجودات المجمدة تحت حكم القضاء أو التحكيم أو أمور إدارية أخرى. إن بعض الموجودات المجمدة التابعة للنظام العراقي السابق لا تزال لدى عدد من الدول الاعضاء والتي تواصل الحكومة العراقية متابعتها باستمرار. لا يمكن للحكومة العراقية اعتماد تقدير دقيق لقيمة هذه الموجودات المجمدة التي سوف تحول إلى الصندوق لأن بعض الموجودات المجمدة قد تكون تحت حكم القضاء أو التحكيم أو أمور إدارية أخرى. لم يتم إستلام أي أموال مجمدة خلال فترة السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ و ٢٠١٥.

٦. برنامج الأمم المتحدة للنفط مقابل الغذاء

تم تأسيس برنامج الأمم المتحدة للنفط مقابل الغذاء (البرنامج) بقرار مجلس الأمن رقم ٩٨٦ (١٩٩٥) وقراراته اللاحقة. نص قرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣ (٢٠٠٣) على وجوب تحويل الأموال الفائضة من برنامج الأمم المتحدة للنفط مقابل الغذاء إلى الصندوق في أقرب وقت ممكن.

استناداً إلى قرار مجلس الأمن رقم ١٩٥٨ (٢٠١٠) فقد طلب مجلس الأمن من الأمين العام اخذ جميع الإجراءات الضرورية لإنهاء جميع الأنشطة المتبقية في إطار برنامج الأمم المتحدة للنفط مقابل الغذاء، علماً بأن كافة الإعتمادات المستندية المصحوبة بمطالبات غير مسددة تتعلق بالتسليم قد انتهت أجلها، وفقاً لما تنص عليه من شروط. وإن حكومة العراق لن تقدم أي تأكيد بشأن وصول البضائع وأن هذه الخطابات منتهية بالنسبة لجميع الأغراض المدرجة في إطار البرنامج بما في ذلك تحويل الأموال المرتبطة بهذه الإعتمادات والخاصة بالتأمينات دون المساس بحقوق الموردين الذين قد تكون لهم حقوق أو مطالبات بالدفع تتعلق بالتسليم بموجب ما بينهم وبين الحكومة العراقية من عقود تجارية.

وفقاً للفقرة الثانية من قرار مجلس الأمن رقم ١٩٥٨ (٢٠١٠) وإشارة إلى شهادات الأستلام التي تم توفيرها من قبل الحكومة العراقية للأمم المتحدة بتاريخ ١٥ كانون الأول ٢٠١٠، والتي لم تسدد المبالغ المتعلقة بها، فقد طلب مجلس الأمن من الحكومة العراقية، دون تأخير، بالتسديد مباشرة إذا ما تمت مخاطبتها من قبل المستفيدين أو من يمثلهم، وذلك فيما يتعلق بالدفعات التي قد تأثرت بعدم قدرة البنك على إيجاد المستفيدين أو بسبب عدم إبراز المستفيدين للوثائق المطلوبة.

استناداً إلى قرار مجلس الأمن رقم ١٩٥٨ فقد تم إنشاء حساب ضمان جديد للاحتفاظ بمبلغ ٢٠ مليون دولار أمريكي من حساب العراق ضمن حساب الضمان لغاية ٣١ كانون الأول ٢٠١٦. يستعمل هذا الحساب حصراً من أجل تغطية نفقات الأمم المتحدة المتعلقة بإنهاء المنظم للأنشطة المتبقية في إطار البرنامج بما في ذلك دعم المنظمة لتحقيقات الدول الأعضاء وإجراءات الدول الأعضاء ذات الصلة بالبرنامج بالإضافة إلى مصاريف مكتب المنسق رفيع المستوى. إضافة إلى ذلك تم حجز مبلغ ١٣١ مليون دولار أمريكي في حساب الضمان لتوفير التعويضات للأمم المتحدة وممثليها ووكلائها والمتعاقدين المستقلين معها لمدة ستة سنوات فيما يتعلق بكافة أنشطة برنامج الأمم المتحدة للنفط مقابل الغذاء منذ تأسيسه. سيتم تحويل كافة المبالغ المتبقية في حساب الضمان إلى حكومة العراق بتاريخ ٣١ كانون الأول ٢٠١٦.

بتاريخ ٥ تموز ٢٠١٧، استلم الصندوق كافة المبالغ المتبقية في حساب الضمان والتي بلغت ١٣٥ مليون دولار.

طلب مجلس الأمن في قراره رقم ١٩٥٨ (٢٠١٠) من الأمين العام للأمم المتحدة أخذ جميع الإجراءات الضرورية لعقد الاتفاقيات التنفيذية مع الحكومة العراقية اللازمة لما يلي

(١) توفير تعويضات مناسبة للأمم المتحدة وممثليها ووكلائها والمتعاقدين المستقلين معها بشأن جميع الأنشطة ذات الصلة ببرنامج الأمم المتحدة للنفط مقابل الغذاء منذ إنشائه.

(٢) التنازل عن كافة المطالبات المستقبلية التي قد تكون لدى الحكومة العراقية إزاء الأمم المتحدة وممثليها ووكلائها والمتعاقدين المستقلين معها بشأن جميع الأنشطة ذات الصلة ببرنامج الأمم المتحدة للنفط مقابل الغذاء منذ إنشائه.

صندوق التنمية للعراق والحساب اللاحق
إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦
بآلاف الدولارات الأمريكية

٧. فوائد مقبوضة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول		
٢٠١٥	٢٠١٦	
١,٤٥٢	١٣,١٩٦	فوائد سندات الخزينة الأمريكية*
١,٠١٥	-	فوائد اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة**
٣,٤٤٢	٥,٤٤٠	فوائد اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة / البنك المركزي العراقي
٧٨٢	-	فوائد تأمينات نقدية لقاء خطابات الاعتماد
٦,٦٩١	١٨,٦٣٦	

* يمثل هذا المبلغ فوائد سندات الخزينة الأمريكية المقبوضة في تاريخ الإستحقاق. تم قبض هذه الفوائد على حساب المبيعات العسكرية (FMS) لدى البنك الفدرالي في نيويورك والتي يمكن أن يتم إعادة استثمارها في سندات الخزينة الأمريكية.

** يمثل هذا المبلغ الفوائد المقبوضة الناتجة عن إتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة في حساب المبيعات العسكرية الأجنبية للحكومة العراقية (FMS). تم إيداع هذه الفوائد في حسابات الصندوق لدى البنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك والتي يمكن أن يتم إعادة استثمارها في اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة.

٨. قروض مقبوضة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول		
٢٠١٥	٢٠١٦	
١,٢٤٢,٨٠٠	١,٢٥٢,٥٤٩	صندوق النقد الدولي *
-	٧,٠٩٦	قروض مستردة**
٢,٠٠٠,٠٠٠	-	المصرف العراقي للتجارة ***
٣,٢٤٢,٨٠٠	١,٢٥٩,٦٤٥	

* بتاريخ ٢٩ تموز ٢٠١٥ وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على تقديم مساعدة مالية للعراق بقيمة ١,٢٤٢ مليار دولار أمريكي لتغطية العجز الحاصل في موازنة الدولة العراقية لعام ٢٠١٥، على شكل شراء سند خزينة بصورة مباشرة على ان يتم تسديد الدفعات ابتداء من ١ تشرين الأول ٢٠١٨ ولغاية ٣ آب ٢٠٢٠. خلال العام ٢٠١٦ استلم الصندوق مبلغ ١,٢٥٣ مليار دولار أمريكي على أربع دفعات من قرض صندوق النقد الدولي.

** خلال العام ٢٠١٦ استلم الصندوق مبلغ ٦,٧٠٠ مليون دولار أمريكي كدفعة سداد عن قرض العراق الى جمهورية مدغشقر، كما تلقى الصندوق مبلغ ٣٩٦ ألف دولار أمريكي كدفعة سداد القرض العراق إلى الجمهورية الإسلامية الموريتانية.

*** بتاريخ ١٥ كانون الثاني ٢٠١٥ تم الاتفاق بين وزير المالية العراقي ومدير عام مصرف العراق للتجارة بمنح وزارة المالية العراقية قرض بقيمة ٢ مليار دولار أمريكي بفائدة سنوية ٢% بأجل سنة واحدة قابلة للتجديد على أن يتم التسديد بالدولار الأمريكي لتغطية العجز الحاصل في موازنة الدولة العراقية لعام ٢٠١٥.

صندوق التنمية للعراق والحساب اللاحق
إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦
بآلاف الدولارات الأمريكية

٩. مقبوضات أخرى

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول	
٢٠١٥	٢٠١٦
١,٢٠٨,٧٣٧	٢٢٨,٦٩٨
٩٦٠,٨٧٨	-
-	٣٣٧
٢٢٧,٥٥٣	٢١٢,٩٣٦
٢,٣٩٧,١٦٨	٤٤١,٩٧١

تأمينات نقدية مسترجعة من خطابات الضمان
مبالغ مسترجعة من استقطاعات صندوق تعويض الأمم المتحدة *
مبالغ مقبوضة من برنامج النفط مقابل الغذاء
أخرى **

* يمثل هذا المبلغ نسبة الـ ٥٪ المستقطعة من مبيعات النفط الخاصة بتعويضات الأمم المتحدة للفترة من بداية تشرين الأول ٢٠١٤ ولغاية ٣١ كانون الأول ٢٠١٤، والتي تم إعادتها بناءً على قرار الأمم المتحدة الصادر من مجلس إدارة لجنة التعويضات المرقم ٢٧٢ لعام ٢٠١٤.
** يمثل هذا المبلغ المقبوضات المودعة في حسابات الصندوق والتي تخص السفارات والملحقيات الثقافية والمصارف الحكومية التابعة للحكومة العراقية وأخرى.

١٠. التحويلات إلى وزارة المالية

إن التمويل الأساسي لوزارة المالية يتم من خلال الصندوق. بعد تحويل الأموال من الصندوق إلى وزارة المالية، يتم توزيعها إلى الوزارات العراقية الأخرى والمؤسسات التابعة لها بموجب الموازنة المخصصة لكل منها.

١١. خطابات الاعتماد لصالح المنشآت الحكومية العراقية

يقوم الصندوق بتمويل خطابات الاعتماد للوزارات والمؤسسات العراقية والشركات التابعة لها وفقاً لموازناتها المعتمدة. تنفذ خطابات الاعتماد من قبل المصرف العراقي للتجارة بعد موافقة وزارة المالية على الدفع يتم دفع مبالغ هذه الخطابات من حساب الصندوق لدى البنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك إلى حسابات المصرف العراقي للتجارة لدى بنكي (JPMorgan Chase) و (Citibank, N.A).
يقوم بنكي (JP Morgan Chase) و (Citibank, N.A) بالاحتفاظ بالمبالغ المحولة كتأمينات نقدية إلى أن يستلمها من الوزارات العراقية تأييداً باستلام البضاعة أو تقديم الخدمة وذلك وفقاً لشروط خطابات الاعتماد. لم يتم إظهار مبلغ التأمينات النقدية ضمن أرصدة الصندوق النقدية وذلك لعدم قدرة الصندوق على التحكم بها ولأن هذه التأمينات محجوزة لدفع مبالغ خطابات الاعتماد للموردين.

صندوق التنمية للعراق والحساب اللاحق
إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦
بآلاف الدولارات الأمريكية

يبين الجدول التالي تفاصيل مدفوعات خطابات الاعتماد خلال السنة لصالح المنشآت الحكومية العراقية والدوائر التابعة لها:

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول		
٢٠١٥	٢٠١٦	
٤٧٩,٥٩٦	٣١٥,٨٣٠	وزارة الداخلية
١,٧٩٦,٦٥٠	١٣١,٠٢٨	وزارة الدفاع
١,٩٠٨,١٢٧	٥٠,٥٦٧	وزارة النفط
٧٤٩,٤٢٨	٣٦,٧٢٦	وزارة الصحة
٦٨٠,٠١٩	١٠,٠٠٠	وزارة الكهرباء
٣,٥٠٠	٢,٠٠٠	وزارة المالية
٣,٩٩٧	١,٨٩٨	وزارة الصناعة والمعادن
١,١٢٥	١,٧١٥	وزارة العدل
٤٣١	١١٧	الهيئة العامة للضرائب
١,١٨٨,٢٣١	-	وزارة التجارة
١١٩,٠٩١	-	وزارة الزراعة
٤٢,٢٤١	-	محافظة بابل
٤٠,٨٧٤	-	وزارة البلديات والأشغال العامة
٢١,٣٣١	-	إقليم كردستان
٩,٣٧٠	-	محافظة البصرة
٨,٢٦٩	-	وزارة الموارد المائية
٦,٢٤٤	-	محافظة المثنى
٦,٠٠٠	-	مجلس الأمن الوطني
١,٦٤٠	-	محافظة ذي قار
١,٤٨٧	-	مجلس الوزراء
٤٩٩	-	وزارة الإعمار والإسكان
٤٤	-	وزارة النقل
٧,٠٦٨,١٩٤	٥٤٩,٨٨١	

١٢. العقود المدارة من قبل المؤسسات الأمريكية

تم منح المؤسسات الأمريكية صلاحية محدودة من الحكومة العراقية لإدارة العقود القائمة والمبرمة من قبل سلطة الائتلاف المؤقتة المنحلة فيما يتعلق بالدفعات بعد تاريخ ٢٨ حزيران ٢٠٠٤. في أيلول ٢٠٠٧ منحت القيادة المشتركة للتعاقد العراق صلاحية مؤقتة من قبل وزارة المالية لصرف الأموال المتبقية من حساب صندوق التنمية للعراق. في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧ انتهت الصلاحية الممنوحة لهذه السلطة ولم يتم تمديدها.

لم تتم كل من المؤسسات الأمريكية ووزارة المالية بتسوية مدفوعات الصندوق لحساب المؤسسات الأمريكية والمدفوعات لعقود إعمار العراق.

١٣. سداد ديون العراق الخارجية

خلال العام ٢٠١٦ قامت وزارة المالية بتحويل مبلغ ١,١٨٦ مليار دولار أمريكي من حسابات وزارة المالية في البنك المركزي العراقي الى بنك إنجلترا (١,١٤٤ مليار دولار أمريكي خلال السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥). تستخدم المبالغ المودعة لدى بنك إنجلترا لتسديد الفوائد المستحقة على اتفاقيات الديون الثنائية التي تم التوصل إليها مع الدائنين في نادي باريس وغير الأعضاء في النادي.

صندوق التنمية للعراق والحساب اللاحق
إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦
بآلاف الدولارات الأمريكية

١٤. مدفوعات أخرى

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول	
٢٠١٥	٢٠١٦
٥,٦٩٨,٧٧٦	-
٤٠٠,٣٩٤	-
١٨٧	٥
٦,٠٩٩,٣٥٧	٥

حساب تحصيل مبيعات النفط (OPRA)*
حساب المبيعات العسكرية الأجنبية (FMS)
أخرى

*يمثل هذا المبلغ المدفوعات التي قام بها البنك المركزي العراقي لحساب تحصيل مبيعات النفط خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥ وذلك بناء على الآلية المتفق عليها من قبل وزارة المالية ووزارة النفط والبنك المركزي العراقي والخاصة بشحنات النفط التي يتم تحميلها من قبل شركات النفط الدولية كما هو مبين في الايضاح رقم (٤).

١٥. النقد وما في حكمه

كما في ٣١ كانون الأول	
٢٠١٥	٢٠١٦
-	-
٥٩	٦٠
٥٩	٦٠
٢,٣٦٩,٢٢٢	١,٨٠٥,٧٣٤
٢,٣٦٩,٢٢٢	١,٨٠٥,٧٣٤
٥٩	٦٠
٢,٣٦٩,٢٢٢	١,٨٠٥,٧٣٤
٢,٣٦٩,٢٨١	١,٨٠٥,٧٩٤

أرصدة لدى بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك:
اتفاقية إعادة الشراء الليلة واحدة
حسابات تشغيلية

أرصدة لدى البنك المركزي العراقي:
رصيد الحساب اللاحق (حساب رقم ٣٠٠٦٠٠)

رصيد الصندوق
رصيد البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي
رصيد البنك المركزي العراقي

١٦. ارتباطات والتزامات محتملة

تتكون الالتزامات التعاقدية من العقود الجارية الموقعة من قبل سلطة الائتلاف السابقة والمدارة من قبل المؤسسات الأمريكية. الالتزامات التعاقدية المبرمة من قبل الوزارات العراقية تعتبر التزامات ضمن الموازنة العراقية ولا يتم إعتبارها كالتزامات مباشرة على الصندوق.
لم تعمل سلطة الائتلاف المؤقتة المنحلة على الاحتفاظ بسجلات محاسبية كاملة لكافة الالتزامات التعاقدية التي أبرمتها المؤسسات الأمريكية للفترة منذ إنشاء الصندوق ولغاية ٢٨ حزيران ٢٠٠٤.
قامت المؤسسات الأمريكية بتاريخ ١١ كانون الأول ٢٠٠٦ بتسليم الملفات والوثائق المؤيدة الأخرى للعقود المبرمة من سلطة الائتلاف المؤقتة المنحلة والمؤسسات الأمريكية إلى ديوان الرقابة المالية.
بموجب كتاب ديوان الرقابة المالية المؤرخ ٢٥ شباط ٢٠٠٧، تم إبلاغ المؤسسات الأمريكية بوجود مخالفات مالية وتشريعية، الأمر الذي أدى إلى قيام الديوان بتدقيق كافة العقود والوثائق المؤيدة، وعليه تحتفظ المؤسسات العراقية بحقوقها بالمطالبة بالتعويض عن أي ضرر مالي لحق بالخزينة العراقية نتيجة لأي تصرف إداري أو مالي من قبل المؤسسات الأمريكية فيما يتعلق بتنفيذ هذه العقود.
في أيلول ٢٠٠٧ منحت وزارة المالية القيادة المشتركة - العراق صلاحية مؤقته لصرف المبالغ المتبقية من الحساب الفرعي للصندوق. انتهت هذه الصلاحية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧ ولم يتم تجديدها ولم تتمكن وزارة المالية من تحديد الالتزامات التعاقدية القائمة.

صندوق التنمية للعراق والحساب اللاحق
إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦
بآلاف الدولارات الأمريكية

١٧. الحصانة

بموجب قرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، اتخذت عدد من الدول الأعضاء الخطوات القانونية الضرورية لضمان حصانة النفط والمنتجات النفطية العراقية حتى تنتقل الملكية إلى المشتري، بحيث لا يكونوا عرضة لأية ملاحقات قانونية أو إدارية أو رهن تحكيمي. وفقاً لقرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٩٥٦ (٢٠١٠) تقرير تمديد هذه الحصانة لغاية ٣٠ حزيران ٢٠١١. هذا وقد أصدر الرئيس الأمريكي أوباما بتاريخ ٢٢ أيار ٢٠١٣ قراره باستمرار الحماية الأمريكية على صندوق التنمية للعراق لمدة عام واحد.

هذا وقد أصدر الرئيس الأمريكي أوباما بتاريخ ٢٧ أيار ٢٠١٤ قراره بوقف الحصانة الأمريكية على صندوق التنمية للعراق من تاريخ ٢٧ أيار ٢٠١٥.

١٨. الضريبة

إن الصندوق غير خاضع لأي نوع من أنواع الضرائب في العراق.

١٩. حساب المبيعات العسكرية الأجنبية للحكومة العراقية (FMS)

أسس حساب المبيعات العسكرية في ٤ كانون الأول ٢٠٠٦ بناءً على طلب البنك المركزي العراقي. يمول هذا الحساب من الصندوق وقد خصص هذا الحساب للمشتريات الأمنية لوزارة العدل ووزارة الداخلية ووزارة الدفاع. إضافة إلى ذلك، إن هذا الحساب لا يمثل جزء من حسابات الصندوق. إلا أنه يتم تحويل إيرادات فوائد هذا الحساب الناتجة عن استثمارات إتفاقيات إعادة الشراء الليلي بالكامل من حساب (FMS) منذ تأسيسه إلى حساب الصندوق الرئيسي (إيضاح ٧). إن رصيد حساب (FMS) مصنف كما يلي:

كما في ٣١ كانون الأول	
٢٠١٥	٢٠١٦
٢,٤٩٦,٨٤٦	٢,٥٩٣,٣٨١
٣,١٤٤,٠٠٠	١,٥٥٨,٣٩١
٤٥	٩١
<u>٥,٦٤٠,٨٩١</u>	<u>٤,١٥١,٨٦٣</u>

سندات الخزينة
اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة
حسابات تشغيلية

صندوق التنمية للعراق والحساب اللاحق
إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦
بآلاف الدولارات الأمريكية

٢٠. تحليل المقبوضات والمدفوعات

الإجمالي	الحساب اللاحق*	الحكومة العراقية (الحسابات الرئيسية)	للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦
			المقبوضات النقدية
٢٨,٠٩٤,٥٦٢	٢٨,٠٩٤,٥٦٢	-	مبيعات النفط المصدر والمنتجات النفطية المصدرة
١٨,٦٣٦	٥,٤٤٠	١٣,١٩٦	فوائد مقبوضة
١,٢٥٩,٦٤٥	١,٢٥٢,٥٤٩	٧,٠٩٦	قروض مقبوضة
٤٤١,٩٧١	٤٣٣,٦٥٧	٨,٣١٤	مقبوضات أخرى
٢٩,٨١٤,٨١٤	٢٩,٧٨٦,٢٠٨	٢٨,٦٠٦	إجمالي المقبوضات النقدية
			المدفوعات النقدية
٢٩,٨٢٨,٤١٥	٢٩,٨٢٨,٤١٥	-	التحويلات الى وزارة المالية
٥٤٩,٨٨١	٥٤٩,٨٨١	-	خطابات الاعتماد لصالح المنشآت الحكومية العراقية
٥	-	٥	مدفوعات أخرى
٣٠,٣٧٨,٣٠١	٣٠,٣٧٨,٢٩٦	٥	إجمالي المدفوعات النقدية
-	٢٨,٦٠٠	(٢٨,٦٠٠)	تحويلات بين الحسابات
(٥٦٣,٤٨٧)	(٥٦٣,٤٨٨)	١	الوفر (العجز) في النقد وما في حكمه
٢,٣٦٩,٢٨١	٢,٣٦٩,٢٢٢	٥٩	النقد وما في حكمه في الأول من كانون الثاني
١,٨٠٥,٧٩٤	١,٨٠٥,٧٣٤	٦٠	النقد وما في حكمه كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦
الإجمالي	الحساب اللاحق*	الحكومة العراقية (الحسابات الرئيسية)	للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥
			المقبوضات النقدية
٤٣,٠٤٥,٢٢٥	٤٣,٠٤٥,٢٢٥	-	مبيعات النفط المصدر والمنتجات النفطية المصدرة
٦,٦٩١	٣,٤٤٢	٣,٢٤٩	فوائد مقبوضة
٣,٢٤٢,٨٠٠	٣,٢٤٢,٨٠٠	-	قروض مقبوضة
٢,٣٩٧,١٦٨	٢,٢٣٠,٨٥٤	١٦٦,٣١٤	مقبوضات أخرى
٤٨,٦٩١,٨٨٤	٤٨,٥٢٢,٣٢١	١٦٩,٥٦٣	إجمالي المقبوضات النقدية
			المدفوعات النقدية
٣٣,٨٥٠,٠٠٠	٣٣,٨٥٠,٠٠٠	-	التحويلات الى وزارة المالية
٧,٠٦٨,١٩٤	٧,٠٦٨,١٩٤	-	خطابات الاعتماد لصالح المنشآت الحكومية العراقية
٦,٠٩٩,٣٥٧	٦,٠٩٩,٣٥٤	٣	مدفوعات أخرى
٤٧,٠١٧,٥٥١	٤٧,٠١٧,٥٤٨	٣	إجمالي المدفوعات النقدية
-	١٦٩,٨٠١	(١٦٩,٨٠١)	التحويلات بين الحسابات
١,٦٧٤,٣٣٣	١,٦٧٤,٥٧٤	(٢٤١)	(العجز) الوفر في النقد وما في حكمه
٦٩٤,٩٤٨	٦٩٤,٦٤٨	٣٠٠	النقد وما في حكمه في الأول من كانون الثاني
٢,٣٦٩,٢٨١	٢,٣٦٩,٢٢٢	٥٩	النقد وما في حكمه كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥

*وفقاً للآلية الجديدة التي تم إعتمادها من قبل الحكومة العراقية بتاريخ ٢٢ أيار ٢٠١٤، يتم نقل إيرادات النفط بشكل يومي من حساب تحصيل مبيعات النفط الى حساب البنك المركزي العراقي ٢ لدى البنك الإحتياطي الفدرالي في نيويورك. كما يتم تحويل المبالغ المودعة لدى حساب البنك المركزي العراقي ٢ الى حساب لصالح وزارة المالية بالدولار الأمريكي لدى البنك المركزي العراقي (الحساب اللاحق رقم ٣٠٠٦٠٠).